



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND

مؤتمر إعلامي  
بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي

" نحو بناء ثقافة مالية مجتمعية تعزز الشمول المالي "

كلمة

معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي  
المدير العام رئيس مجلس الإدارة  
صندوق النقد العربي

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

27 أبريل (نيسان) 2020

## حضرات السيدات والسادة الحضور،

أسعد الله صباحكم بكل خير وكل عام وأنتم بألف خير بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك،

يسرني أن أرحب بكم جميعاً في مقر صندوق النقد العربي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي. تم اعتماد اليوم العربي للشمول المالي من مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بناءً على اقتراح من فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، إدراكاً للأهمية الكبيرة التي باتت تكتسبها قضايا تعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، في دعم تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، وأهمية تعزيز التوعية في هذا الشأن.

نحتفل اليوم بهذه المناسبة، والتطورات والتحديات الدولية المتسارعة تُلقي بظلالها على إقتصادات دول العالم، وذلك في ضوء التحديات الاقتصادية والمالية الناتجة عن إنتشار فيروس كورونا المستجد، وهنا تبرز أهمية الانتقال إلى الخدمات المالية الرقمية وتطبيقات التقنيات المالية الحديثة، لما لها من أثر إيجابي على تعزيز الشمول المالي، بما يساهم في نجاح الإجراءات المتخذة من قبل الحكومات لتحقيق الأهداف المنشودة في الحد من التداعيات السلبية لانتشار فيروس كورونا. ولتحقيق ذلك، تبرز الحاجة الملحة لتعزيز وعي المواطنين باستخدام النظام المالي الرسمي وإجراء العمليات المالية الرقمية، بما يتوافق مع شعار اليوم العربي للشمول المالي لهذا العام "نحو بناء ثقافة مالية مجتمعية".

لا شك أن الظروف التي تمر بها دول العالم عموماً، والدول العربية خصوصاً، تُحتم علينا جميعاً التكاتف لتعزيز وعي الجمهور العربي بضرورة استخدام الأنظمة المالية الرسمية وإجراء المدفوعات الرقمية، والتقليل من الاعتماد على استخدام النقد وكذلك تقليل المراجعة الشخصية للمؤسسات المالية، وبالتالي نحث دولنا العربية على الاستفادة من إحياء اليوم العربي للشمول المالي، من خلال مراجعة برامج الأنشطة لديها، وإطلاق حملات افتراضية واسعة لتشجيع استخدام العمليات المالية الرقمية عن بعد، وذلك أخذاً بالاعتبار التعليمات والإجراءات والجهود الرسمية التي تقوم بها الحكومات العربية في إطار مكافحتها لفيروس كورونا.

يهدف اليوم العربي للشمول المالي، إلى المساهمة في زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية وما يرتبط بذلك من قضايا وسياسات وبرامج. كما يأتي ذلك، في إطار الحرص الذي توليه الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، والوصول لشمولية الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع في الدول العربية. ولعل زخم الاهتمام بالشمول المالي يزداد هذا العام مع تسلم المملكة العربية السعودية لرئاسة مجموعة العشرين (G20)، التي تبنت محور الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية لأولويات الرئاسة، من حيث العمل على تشجيع وصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، وتوظيف التقنيات المالية الحديثة.

### حضرات السيدات والسادة الحضور

لا يخفى عليكم الأهمية الكبيرة التي تحظى بها اليوم سياسات واستراتيجيات الشمول المالي، حيث إن موضوع الشمول المالي والقدرة على الوصول إلى

الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع وبالأخص الفئات المحرومة من النظام المالي، بات هدفاً رئيساً لدى صانعي السياسات الاقتصادية، لما لهذا الموضوع من أثر على الاستقرار المالي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

لقد دأبت العديد من الدول العربية على وضع استراتيجيات وبرامج خاصة بتعزيز الثقافة المالية، كونها تُعد أحد أهم أركان الشمول المالي، حيث أثبتت التجارب أن النهوض بالثقافة المالية خصوصاً الرقمية منها، يسهم بفاعلية في إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه في النظام المالي الرسمي، خاصة منهم الشباب والمرأة ورواد الأعمال وقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ذلك من خلال تعزيز وعي كافة هذه الفئات وحماية حقوقهم وتعزيز معرفتهم بالأمور المالية، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة.

في هذا السياق، تأتي أهمية اليوم العربي للشمول المالي، الذي تتعاون فيه المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية مع المؤسسات المالية والمصرفية ووزارات التربية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية، لإلقاء الضوء على قضايا الشمول المالي والتوعية بشأنها.

نحن ممتنون في هذا الصدد، لما قامت به المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، من أنشطة وفعاليات للتوعية بالشمول المالي. كما نشكر المصارف العربية التي بادرت بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، بإطلاق مبادرات وترويج عدداً من الخدمات والمنتجات المالية، التي تعزز من فرص وصول مختلف فئات المجتمع للخدمات المالية الرسمية. كما نتطلع لمساهمة

أوسع من وسائل الإعلام والصحافة العربية في نشر التوعية، في هذه المناسبة.

لعل شعار اليوم العربي للشمول المالي لعام 2020 المتمثل في "نحو بناء ثقافة مالية مجتمعية تعزز الشمول المالي"، يؤكد على أهمية دور الثقافة المالية التي باتت أحد أهم متطلبات الإرتقاء بمؤشرات الشمول المالي، حيث تُعتبر الثقافة المالية أحد أهم محاور الشمول المالي. من جانب آخر، تُعتبر الثقافة المالية ركناً أساسياً لما يُسمى "التمويل المسؤول"، حيث أن التمويل المسؤول يستند إلى دور المؤسسات المالية والسلطات التنظيمية للتأكد من أن التمويل الذي يُمنح للعملاء، يكون سبباً في زيادة رفاهية الأفراد وليس عبئاً عليهم. في هذا الإطار، يقوم التمويل المسؤول على توعية المستهلك المالي بشكل خاص والتوعية المالية على المستوى الوطني. من هنا يبرز دور التوعية المالية في زيادة الشمول المالي وحماية المستهلك المالي، إذ أن الثقافة المالية تعزز من الثقة بالنظام المالي الرسمي. في هذا السياق، واصلت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، جهودها في نشر ثقافة التمويل المسؤول في العمل المصرفي. تبرز أهمية دور التمويل المسؤول في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تخفيض نسب التعثر وبالوقت نفسه حماية حقوق المستهلكين الماليين. ذلك من خلال قيام مزودي الخدمات المالية بتقديم منتجات تتناسب مع إحتياجات عملائهم، وإجراء تقييم ائتماني دقيق للعميل، وذلك لاتخاذ القرار المناسب فيما يخص التمويل.

لقد دأبت العديد من دول العالم على إعداد استراتيجيات أو برامج وطنية لتعزيز الثقافة المالية، حيث أن معظم هذه الإستراتيجيات بنيت على الدور

المهم الذي ممكن أن تلعبه وزارات التربية والتعليم بقضية الثقافة المالية، من خلال تضمين المناهج الدراسية الجامعية مواد تتعلق بالثقافة المالية لخلق جيل مثقف مالياً.

## السيدات والسادة الحضور

يحظى تعزيز الشمول المالي في حالة دولنا العربية باهتمام متزايد من قبل صانعي السياسات، حيث يُساهم الارتقاء بالشمول المالي إيجابياً في خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين، بالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة. إن وصول التمويل والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وقطاعات الأعمال له دور فعال في معالجة تحديات البطالة والفقر على المديين القصير والمتوسط وتحقيق النمو الاقتصادي الأكثر شمولاً، الذي يمثل الهاجس الأهم أمام السياسات الاقتصادية الراهنة، حيث يتجاوز معدل البطالة بين الشباب 26 في المائة في الدول العربية، أي ضعف المتوسط العالمي لمعدل البطالة بين الشباب. كما تُشير الإحصائيات إلى أن ثلث سكان ست دول عربية يعيشون تحت خط الفقر. لا شك أن تعزيز الشمول المالي ينعكس إيجاباً على تعميق القطاع المالي والمصرفي وتعزيز استقراره وسلامته وتقوية دوره في خدمة برنامج النمو الاقتصادي الشامل.

تعكس الإحصاءات الأخيرة الجهود التي بذلتها الدول العربية في تعزيز الوصول للخدمات المالية في الدول العربية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن نسبة السكان البالغين في الدول العربية الذين لا تتوفر لهم فرص الوصول

للخدمات المالية والتمويلية الرسمية، قد انخفضت في المتوسط من نحو 71 في المائة في عام 2014 إلى نحو 63 في المائة في عام 2017، ومن نحو 78 في المائة إلى 74 في المائة على صعيد الإناء، ومن 84 في المائة إلى 72 في المائة على صعيد الفئات محدودة الدخل، ذلك للفترة نفسها. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تخفي تفاوت في هذا الشأن بين الدول العربية، إلا أنها لا تزال تبرز الفرص الكبيرة الكامنة – خاصة للمؤسسات المالية والمصرفية الخاصة – التي يمكن استغلالها لتعزيز الوصول للخدمات المالية في المجتمعات العربية.

### السيدات والسادة الحضور

من هذا المنطلق، اكتسب موضوع الثقافة المالية أهمية متزايدة في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية في الدول العربية، ذلك في ضوء أن الثقافة المالية باتت نقطة انطلاق لتعزيز وصول كافة فئات المجتمع من أفراد ونساء ورواد أعمال إلى التمويل. كما ازداد الاهتمام بدور الثقافة المالية والتدريب لتنمية المهارات الفنية لأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز وصولها إلى الخدمات المالية. هنا لا بد من الإشارة إلى الدور المهم الذي يلعبه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، حيث يُعتبر أحد أهم دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم، وكذلك أحد أهم مجالات خلق فرص العمل. كما أن لهذه المشروعات انعكاسات إيجابية على تحسين الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 95 في المائة من إجمالي الشركات في الغالبية العظمى من دول العالم،

وتعتبر أحد أهم روافد فرص العمل في الاقتصادات. تشير الإحصاءات الأخيرة، إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بحوالي 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات النامية. قامت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بحشد الجهود ووضع خطط وبرامج لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز وصولها إلى التمويل اللازم من المؤسسات المالية الرسمية بأسعار فائدة وآجال مناسبين، إضافةً لسعيها إلى تطوير البنية التحتية المالية، مثل نظم المعلومات الائتمانية وأنظمة الإقراض المضمنون لهذه المشروعات بغية الحصول على التمويل.

من جانب آخر، بذلت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهوداً واضحة على صعيد تطوير مؤسسات وصناديق وآليات رأس المال المُخاطر في الدول العربية، الموفرة لفرص التمويل الإبداعية للشركات المبتدئة، التي لاتزال في مراحلها الأولى في عدد من دولنا العربية. كذلك من الجهود المطلوبة، أهمية التوعية والتواصل مع قطاع رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كذلك، أولت الحكومات العربية اهتماماً كبيراً بمواضيع التقنيات المالية الحديثة وتطبيقاتها، إدراكاً منها للفرص الكبيرة التي تتيحها هذه التقنيات في تعزيز الشمول المالي، حيث بات استخدام التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي والنمو الكبير والمتسارع الذي تشهده صناعة هذه التقنيات والخدمات المرتبطة بها على مستوى العالم، يتيح فرصاً كبيرة على صعيد تعزيز كفاءة العمليات المالية والمصرفية، خاصة في مجال دعم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية وتشجيع ريادة الأعمال. في هذا السياق،



تبرز أهمية تعزيز وعي كافة فئات المجتمع بمواضيع التقنيات المالية الحديثة واتخاذ السبل الكفيلة بتحقيق ذلك بالتنسيق مع الجهات الرسمية ذات العلاقة.

## السيدات والسادة الحضور

اسمحوا لي في هذه المناسبة أن أشيد بالجهود الكبيرة التي تقوم بها السلطات المالية في الدول العربية، حيث تحرص على مواصلة إيلاء قضايا تحسين الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية ذات الجودة والتكاليف المقبولة، ومنحها الأهمية والأولوية المناسبين في إطار السياسات الاقتصادية المتخذة. كما تعمل السلطات في الدول العربية على تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال، إضافة لمتابعة مساعي الارتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للنظام المالي والمصرفي وتشجيع تطور وتوسع الخدمات المالية غير المصرفية. كذلك تولي السلطات في هذا السياق، أهمية خاصة لقضايا حماية مستهلكي الخدمات المالية، حيث تحرص المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على تطوير السياسات والبرامج التي تعزز الشفافية في المعاملات المالية والمصرفية، بما يرسخ الثقة في النظام المالي من جهة، ويخدم من جهة أخرى أغراض التوعية والتنقيف.

## السيدات والسادة الحضور

يسعى صندوق النقد العربي في إطار استراتيجيته للمساهمة في تعزيز الشمول المالي، من خلال عدد من المحاور والأنشطة. يأتي في مقدمتها، تولي الصندوق الأمانة الفنية لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في

الدول العربية المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. تتمثل أهداف الفريق، في المساهمة في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ودراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي فيها، والعمل على مساعدة الدول العربية على الإيفاء بالمعايير والمبادئ الدولية ذات العلاقة. كذلك من مهامه تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال الشمول المالي، إلى جانب تعزيز فرص الوعي بقضايا الشمول المالي وحماية المستهلكين للخدمات المالية والمصرفية.

كذلك نظم الصندوق في السنوات القليلة الماضية العديد من المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية، بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية، إلى جانب اصدار ونشر التقارير والدراسات لتعزيز التوعية المالية.

كما أطلق الصندوق خلال عام 2017، المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية والتحالف العالمي للشمول المالي، وبمشاركة البنك الدولي، تحت مظلة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. تهدف المبادرة إلى تمكين وتعزيز القدرات والإمكانيات لتذليل العقبات التي تعترض الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في الدول العربية. لعل من أبرز منجزات الفريق، إعداد النموذج الشامل للمسوحات الإحصائية لرصد جوانب الطلب على الخدمات المالية في الدول العربية، المتعلق بالخدمات المالية للأفراد والأسر والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يُساعد النموذج في

الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي، التي تساعد على تبني السياسات والاستراتيجيات المناسبة في هذا الصدد.

كما أطلق صندوق النقد العربي مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة، التي عقدت أول اجتماع لها في أبوظبي يوم 11 ديسمبر 2018. يأتي إنشاء المجموعة استجابةً لتوجيهات أصحاب المعالي وزراء المالية العرب وأصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في متابعة تطبيقات التقنيات المالية وتطورها، إدراكاً لتزايد أهمية استخدامات التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي، والنمو الكبير والمتسارع الذي تشهده صناعة هذه التقنيات والخدمات المرتبطة بها على مستوى العالم، والفرص الكبيرة التي تتيحها، والخدمات على صعيد تعزيز كفاءة العمليات المالية والمصرفية، خاصة في مجال دعم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية وتشجيع ريادة الأعمال. في هذا الإطار، ناقشت المجموعة في اجتماعاتها العديد من القضايا ذات الأولوية في مجال التقنيات المالية الحديثة، من أهمها تبني إرشادات حول الهوية الرقمية وقواعد إعراف عميلك الإلكترونية، وتبني مبادئ توجيهية للأمن الإلكتروني في الدول العربية، ووضع إرشادات بشأن بناء استراتيجيات لتعزيز التقنيات المالية الحديثة. كما تناولت المجموعة موضوعات أخرى مثل، تطورات العملات الرقمية التي تصدرها المصارف المركزية، وأحدث تطورات تصميم المدفوعات الرقمية، والأصول المشفرة بأشكالها المختلفة. كذلك

ناقشت المجموعة تجارب عدد من الشركات الناشئة التي قدمت حلولاً ناجحة في مجال التقنيات المالية الحديثة، بعضها تم بالشراكة مع البنوك التجارية.

قبل الختام، أود التأكيد على أن صندوق النقد العربي، لن يدخر أي جهد أو وسيلة للمساهمة في دعم مساعي دولنا العربية في تعزيز الشمول المالي، متطلعين إلى أن تساهم المبادرة الإقليمية للشمول المالي في الدول العربية في تحقيق الأغراض المنشودة منها في هذا الشأن.

أخيراً، لا يفوتني في هذه المناسبة، إلا أن أجدد الشكر والعرفان لدولة مقر صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، على ما تقدمه من تسهيلات كبيرة تساهم في نجاح الصندوق في سعيه لتحقيق أهدافه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

ي ب / ر ع / ر ع